

اليمن.. حرب عابرة للحدود

إرهابية، لكن التوقيت في المقابل كان يصب في مصلحة مناورات طهران السياسية مع إدارة بايدن، في إطار التلويح بجزرة الموافقة على العودة فورا للاتفاق النووي، وفي ذات الوقت التلويح بعصاها المتمثلة في ميليشياتها في اليمن والعراق ولبنان.

وقد أثبتت العديد من الوقائع أن النظام الإيراني بات يمسك كليا بزمام القرار في داخل الجماعة الحوثية، وهو الأمر الذي بلغ ذروته بعد ظهور ما تدعي طهران أنه سفيرها في صنعاء، حسن إيرلو، بينما تصفه أفعاله وأنشطته وتحركاته وخطبه، بأنه الحاكم العسكري الجديد لرابع العواصم العربية الواقعة في دائرة النفوذ الإيراني في المنطقة. وتظهر تصرفات الحوثيين أنهم بالفعل تحولوا إلى أداة كاملة في أيدي مشروع آخر له أجنذات وأولويات مغايرة، وهو ما يجعل من أي حوار مع الجماعة مجرد تكتيك سياسي لا أكثر لكسب الوقت واستغلال حالة التناقضات والصراعات في معسكر "الشريعة"، الذي يحاول النهوض بفعل الدعم المقدم من التحالف العربي بقيادة السعودية، الذي يردك تماما أن هزيمة المشروع الإيراني في اليمن لن تتحقق إلا عبر جبهة بديلة متماسكة وصلبة، تتمتع بالكفاءة السياسية والعسكرية لمواجهة المشروع الحوثي، الذي يتشكل من مزيج من العنف الأيديولوجي وتتشابه فيه مع جماعات أخرى مثل القاعدة وداعش ويستند إلى ثقافة عنصرية قائمة على مبدأ التفوق العرقي.

صالح البيضاني
صحافي يمني

يبدو الملف اليمني حاضرا في العديد من تفاعلات وتعقيدات العالم والمنطقة، والحقيقة أن اليمن تحول إلى منطقة جاذبة للتدخلات نتيجة عوامل جيوسياسية عديدة، في مقدمتها موقعه الاستراتيجي على طريق الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، إضافة إلى هشاشة الوضع السياسي وحالة الصراع والاحتراث المستمرة منذ عقد من الزمن على أقل تقدير.

كل ذلك فتح باب اليمن على مصراعيه مختلف الأجنذات والمشاريع، في ظل غياب متفاهم للدولة عقب الانقلاب الحوثي في سبتمبر 2014 الذي جاء ثمرة تاريخ طويل من الدعم الإيراني الخفي لمشروع الجماعة المتمردة، الذي تسلسل بصمت إلى مناطق شمال اليمن التي ظلت معزولة ثقافيا وسياسيا، أو ربما بفعل تعزيز بعض الأطراف لعزلتها تلك التي تفتقر لاحقا على شكل ست حروب وانقلاب قضى تماما على أي مظهر من مظاهر الدولة البسيطة التي تراكمت خلال خمسة عقود تقريبا، منذ قيام ثورة سبتمبر 1962 على النظام الإمامي في شمال اليمن.

وبالعودة إلى قائمة الاهتمامات الإقليمية والدولية باليمن نجد أن ثمة تباينات شاسعة في طريقة تعامل الدول التي أبدت اهتمامها بمجريات المشهد اليمني وتفاعلاته انطلاقا؛ إما من منظور حرصها على استقرار هذا البلد وإما كتحاوله لاستثمار تناقضاته وأزماته. فبينما ظلت السعودية ومعظم دول الخليج العربي تعمل في مراحل مختلفة على دفع البلاد خارج دائرة الصراع الداخلي من خلال مبادرات الوساطة التي كان آخرها على سبيل المثال المبادرة الخليجية 2011 واتفاق الرياض 2019، كانت إيران تعمل على بناء قبضة موقوتة في سياق مشروعها لتصدير "الثورة الإسلامية".

ومن الزاويتين المذكورتين أنفا يمكن تفسير وتفكيك معظم المواقف الإقليمية والدولية إزاء ما يجري في اليمن، الذي يريد له "مالي" طهران أن يتحول إلى إيران صغيرة في خاضرة الجزيرة العربية، وحلقة في مسلسل صراع محتدم مع المجتمع الدولي وطلقة في سلاح يمكن إظهاره في أي حرب قد تندلع بين إيران والعالم على خلفية النزاع حول برنامجها النووي.

وقد بعثت طهران بالفعل رسائل من هذا القبيل، عبر إيعازها للحوثيين باستهداف ممر الملاحة الدولي بالقوارب المسيرة والألغام البحرية، وتصديق استهدافهم للمنشآت النفطية السعودية بالصواريخ والطائرات دون طيار، وقد كان التوقيت في كل هذه العمليات ذا دلالة سياسية بالغة، حيث ارتبطت باجندات المصالح الإيرانية، أكثر من ارتباطه بمصالح الحوثيين أنفسهم، بل إن التوقيت الخاطئ ارتد عليهم في الكثير من الأحيان بشكل كارثي، وكان آخرها استهداف العاصمة السعودية الرياض بصواريخ بالستية في الوقت الذي تراجع فيه الإدارة الأمريكية الجديدة قرار تصنيف الحوثيين جماعة



بايدن يجس نبض إيران

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

غالبًا ما تكون حادة في السياسة الخارجية، كما حدث مع ترامب، فإن الديمقراطيين يتسم أسلوبهم بالسياسة الناعمة، وإن أردت المبالغة، بالخبث الدبلوماسي، ولكن الأثنين تحركهما في النهاية لصالح المصلحة الأمريكية.

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

دفع إعلان الإدارة الأمريكية الجديدة عن نيتها مراجعة كل العقوبات الاقتصادية الدولية المطبقة على النظام الإيراني، ومراجعة الاتفاق الذي وقعته الحكومة الأفغانية مع حركة طالبان المدعومة من إيران، إضافة إلى عدم العودة إلى الاتفاق النووي دون تعديل بعض بنوده، إلى التساؤل عن كيفية تعامل إدارة جو بايدن مع الملف الإيراني، فيما رأى فيه متابعون محاولة من بايدن لجس نبض طهران.

وقال وزير الخارجية أنتوني بلينكن "إن اتفاق 2015 سيكون منصة للانطلاق نحو اتفاق يشمل قضايا أخرى تمتد إلى البرنامج الصاروخي ونشاطاتها (إيران) الخبيثة في المنطقة". بدرجة كبيرة وبشيء من الوضوح، فإن هذا الكلام يعني أن الإدارة الأمريكية الجديدة لن تكون متساهلة مع قادة إيران الذين عاشوا حالة من الانتشاء السياسي بعدما غادر دونالد ترامب البيت الأبيض، اعتقاداً منهم بأن المرحلة المقبلة ستكون على منوال زمن إدارة باراك أوباما. ما يبدو واضحاً أن أعضاء فريق إدارة بايدن بشكل خاص وليس الرئيس بايدن نفسه، يحملون موقفاً وبشيرة على عكس ما يتوقعه الكثير من المرابطين لإسيما في عالمنا العربي. ويعتقد هؤلاء أن إدارة بايدن ستكون مستعدة للروضخ على الرغبات الإيرانية وبالتحديد في جانب رفع العقوبات الاقتصادية التي أنهكت النظام الإيراني ويستعجلون الإدارة الأمريكية على العودة إلى الاتفاق النووي أو رفع العقوبات بأساليب مبهمة مثل تلك التفجيرات التي حدثت في ساحة الطيران وسط بغداد قبل أسبوع.

عشر ملاحظات حول الانتخابات الفلسطينية

بنتا في واقع دولة بكل معنى الكلمة؛ ثالثاً، كل الحديث عن المتابعة إلى حد الوصول لانتخاب المجلس الوطني لمنظمة التحرير جاء عاماً، فالمقصود أن أعضاء المجلس التشريعي، المنتخبين، هم أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني القادم، وأن ما سيجري مجرد استكمال باقي الأعضاء، لا غير، وهي كلمة تفيد بتعيين الباقين، وهو أمر يتحكم به الرئيس أو القيادة الفلسطينية (العدد والحصص والأسماء)، وهي ذاتها قيادة المنظمة والسلطة وفتح.

أولاً، افتقاد تلك الانتخابات إلى مرجعية قانونية، بحكم هيمنة الرئيس أو القيادة الفلسطينية على القرارات، وإسيما على السلطة التشريعية - القضائية، التي يفترض أنها المعنية بالأمر، وأيضاً باعتبار أن قيادة المنظمة هي المرجعية للسلطة، على الرغم من أن السلطة هي مركز ثقل المنظمة التي تم تهميشها منذ زمن، فقط الفكرة هنا أن كل شيء بيد الرئيس ذاته، وهو رئيس المنظمة والسلطة وفتح.

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

حسناً، فإن الطبقة السياسية الفلسطينية السائدة والمتحجرة حول سلطتي "فتح" و"حماس"، مشغولة اليوم بالعملية الانتخابية التي يفترض أن تبدأ بالانتخابات التشريعية في 22 مايو 2021، ثم الانتخابات الرئاسية في 31 يوليو 2021، وصولاً إلى المجلس الوطني في 31 أغسطس من نفس العام. بيد أن تلك العملية التي تأخرت أصلاً خمسة عشر عاماً، تبدو كأنها سلت على عجل أو كان المطلوب فقط مجرد تعويم النظام السياسي السائد، أو مجرد تجديد شرعيته بانتخابات شكلية، بالنظر إلى الكثير من المشكلات التي تعترى تلك العملية وأهمها مثلاً:

عشر ملاحظات حول الانتخابات الفلسطينية

يحول دون تقدم أي من العاملين في الوظيفة العمومية (حوالي 200 ألف) للترشح إلى الانتخابات، إذ أن ذلك يتطلب استقلالهم وظائفهم قبل الترشح وليس بعد صدور نتيجة الانتخابات، وهو قرار مجحف وغير معقول.

سابعاً، واضح من كل التسريبات أو التصريحات من بعض قياديي الحركتين أن تلك العملية لا تحظى بإجماع داخلي، لا في فتح، ولا في حماس، وأن ثمة الكثير من الغموض يتكفف إجراهما أو التحكم في نتيجتها.

بالنسبة إلى المجلس الوطني، وتالياً بالنسبة إلى إعادة بناء منظمة التحرير. خامساً، الفكرة الأساسية هنا أن تلك الانتخابات صممت بحيث تبقى على النظام السياسي القديم، وهي في أحسن الحال تفيد بنوع من الشراكة بين الحركتين المهيمتين على النظام السياسي الفلسطيني، حيث فتح سلطة في الضفة، وحماس سلطة في غزة، سواء تم الأمر عبر قائمة مشتركة تجمع مرشحي فتح وحماس أو عبر قائمتين منفصلتين، لكن متكاملتين.

رابعاً، لا أحد يعرف، أو يمكن أن يجزم، إن كانت تلك الانتخابات ستجري حقاً، ولا إن كانت الانتخابات الرئاسية ستجري في حال جرت الانتخابات التشريعية، وبالتالي تأكيد لا أحد يضمن عملية استكمال ذلك

ثانياً، لا أحد يفهم ماذا تعني جملة أن الانتخابات ستجري لـ"دولة فلسطين" وليس للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولـ"رئيس دولة فلسطين"، وليس لرئيس السلطة الوطنية. فهل تظن القيادة الفلسطينية بأن مجرد تغيير عبارة في ورقة كافي؟ أو أنه دالة على تغيير في الواقع حقاً؟ ثم هل

ثانياً، لا أحد يفهم ماذا تعني جملة أن الانتخابات ستجري لـ"دولة فلسطين" وليس للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولـ"رئيس دولة فلسطين"، وليس لرئيس السلطة الوطنية. فهل تظن القيادة الفلسطينية بأن مجرد تغيير عبارة في ورقة كافي؟ أو أنه دالة على تغيير في الواقع حقاً؟ ثم هل